

مواطن يوثق غرق شارع ومنازل في جسر السويس بالقاهرة بكسر ماسورة وسط انتقادات لتأخر شركة المياه



الاثنين 27 يوليو 2026 04:15 م

وثق مواطن غرق شارع سيدي بلال ومنازل مجاورة بمنطقة جسر السويس في القاهرة، بعد كسر ماسورة مياه واحدة، ما أدى إلى تدفق كميات كبيرة من المياه وتعطيل الحركة وإلحاق أضرار بالسكان وسط انتقادات لتأخر التدخل

وتكشف الواقعة كيف يدفع الأهالي ثمن الإهمال المتراكم في شبكات المرافق، بينما تنفق السلطة مليارات على مشروعات استعراضية، وتترك أحياء مكتظة تواجه المياه داخل البيوت والخسائر اليومية بلا استجابة تحمي كرامة السكان

وبحسب المقطع المتداول، امتدت المياه عبر أجزاء من الشارع ووصلت إلى مداخل منازل، فيما حاول السكان التعامل مع التدفق بإمكانات محدودة، دون ظهور واضح لفرق طوارئ خلال اللحظات التي وثقها المواطن

مواطن يوثق غرق شوارع ومنازل شارع سيدي بلال بجسر السويس بسبب كسر ماسورة مياه pic.twitter.com/a3SZ7Gdkjb

— شبكة رصد (@RassdNewsN) July 27, 2026

وفي المقابل، لم يصدر حتى وقت تداول المشاهد بيان تفصيلي يحدد قطر الخط المكسور أو توقيت بدء التسرب أو مدة الإصلاح، ما أبقى الأهالي أمام معلومات ناقصة بشأن حجم الخطر

ومن ناحية أخرى، تقع منطقة جسر السويس ضمن نطاق عمراني كثيف، يجعل أي كسر في خطوط المياه مصدر تهديد سريع للمنازل والمحلات والمرور، خصوصا مع ضيق الشوارع وتراكم الإشغالات وضعف تصريف المياه

وفوق ذلك، ليست الحادثة الأولى في المنطقة، إذ شهد جسر السويس خلال أعوام سابقة كسورا متكررة بخطوط رئيسية وفرعية، تسببت في غرق الشوارع وتعطيل المرور وقطع الخدمة عن مناطق سكنية

وفي هذا السياق، أعلنت شركة مياه القاهرة عام 2020 إصلاح كسر بقطره 400 ملليمتر في جسر السويس، بعد شكوى من انقطاع المياه، ما يكشف تكرار الأعطال داخل النطاق نفسه

وعلى الرغم من ذلك، لا تتوافر أمام السكان خريطة منشورة توضح أعمار الشبكات وخطط الإحلال ومواعيد الصيانة، بما يمنهم من معرفة أسباب تكرار الكسور أو محاسبة الجهات المسؤولة عن التقصير

ولهذا، يتحول المواطن في كل مرة إلى وسيلة إنذار بديلة، يصور المياه ويطلق الاستغااثات عبر الشبكات الاجتماعية، بينما يفترض أن ترصد غرف التحكم التسرب وتتحرك قبل وصوله إلى المنازل بصورة أسرع وأكثر فاعلية

شبكات تسبقها الأعطال

يرى سامح العلايلي، عميد كلية التخطيط العمراني الأسبق، أن ضعف الالتزام بمواصفات البنية الأساسية واستخدام مواد منخفضة الجودة يؤديان إلى انهيار الطرق والمواسير، ويضاعفان الخسائر عند حدوث أي تسرب على المدى الطويل

وبناء على ذلك، لا يمكن اختزال غرق شارع سيدي بلال في عطل مفاجئ فقط، لأن الكسور المتكررة تشير إلى خلل أوسع في الصيانة الوقائية وتحديث الخطوط ومراقبة ضغط المياه داخل هذا الحي المكتظ

كما أن ترك المياه تتدفق في الشارع يهدر موردا تعاني مصر أصلا محدوديته، ويضيف تكاليف شفط المياه وإصلاح الأسفلت وتعويض المتضررين، إلى جانب خسائر المحلات وتعطل انتقال السكان المباشرة وغير المباشرة

ومن ثم، يصبح تأخر التدخل عبئا مركبا، يبدأ بتلف الأثاث والجدران والأجهزة، ويمتد إلى مخاطر الانزلاق والصعق الكهربائي وتضرر أساسات المباني، خصوصا في المنازل القديمة والمنخفضة عن مستوى الطريق مع مرور الوقت

علاوة على ذلك، قد يؤدي انخفاض الضغط بعد الكسر إلى انقطاع المياه عن شوارع مجاورة، بينما يرفع تسرب المياه حول الخطوط احتمالات دخول ملوثات إلى الشبكة عند عودة الضخ بصورة خطيرة ومفاجئة

ومع ذلك، تركز البيانات الرسمية عادة على إعلان انتهاء الإصلاح، من دون نشر زمن الاستجابة أو أسباب الكسر أو الإجراءات التي تمنع تكراره، فتظل المحاسبة غائبة بعد زوال المياه أمام الرأي العام

وفي الوقت نفسه، لا تكفي سيارات الشفط وحدها لمعالجة المشكلة، لأن الحل يتطلب عزل الخط بسرعة وتحديد موضع الكسر واستبدال الجزء التالف، ثم إعادة الرصف وفحص المنازل المتضررة بعد انتهاء الأعمال مباشرة

لذلك، يحتاج سكان شارع سيدي بلال إلى إعلان رسمي يوضح موعد الإصلاح وحجم الأضرار وآلية تقديم الشكاوى والتعويض، بدلا من ترك كل أسرة تتحمل منفردة خسائر عطل لم تتسبب فيه

تحذيرات بلا استجابة

وبالمثل، قال حمدي عرفة، خبير الإدارة المحلية، إن نسبة من مواسير المياه القديمة تحتاج إلى التجديد بسبب التسرب والضغط المتزايد، محذرا من أن ضعف البنية الأساسية يفاقم الكوارث داخل الأحياء

وبالرغم من قدم هذا التحذير، تكشف واقعة جسر السويس استمرار المشكلة ذاتها، حيث تظهر الأعطال بعد وقوع الضرر، ثم تتحرك الأجهزة لإزالة آثار المياه بدلا من استباقها بخطط لإحلال واضحة حتى اليوم بوضوح

في المقابل، تتحمل الأحياء وشركات المياه مسؤولية التنسيق مع جهات الطرق والكهرباء والغاز، لأن الحفر أو الصيانة غير المنسقة قد تصيب الخطوط، كما أن المياه المتسربة تهدد مرافق أخرى بصورة ملزمة ومستمرة

وعليه، يجب ألا ينتهي التعامل مع الحادث بمجرد إصلاح الماسورة، بل ينبغي فحص الخط الممتد بالكامل وقياس الضغط وتحديد عمره ومادته، للتأكد من عدم وجود نقاط ضعف قريبة قبل إعادة التشغيل الكامل

وبالتالي، فإن نشر نتائج الفحص ضرورة لحماية السكان، خصوصا أن المنطقة شهدت أعطالا سابقة، وأن تكرار الكسر في نطاق واحد قد يعني أن أجزاء من الشبكة تجاوزت عمرها الافتراضي خلال الفترة المقبلة

الصيانة أرخص من الغرق

أما مجدي أبو ريان، الرئيس الأسبق لمركز بحوث المياه بجامعة المنصورة، فشدد سابقا على ضرورة إحلال المواسير القديمة قبل حدوث الكسور، وعدم انتظار انهيارها حتى تبدأ الجهات المسؤولة التحرك في مختلف المحافظات

وفي ضوء ذلك، تصبح الصيانة الوقائية أقل كلفة من الاستجابة المتأخرة، لأنها تمنع هدر المياه وتلف الطرق والمنازل، وتحافظ على جودة الخدمة بدلا من إنفاق الأموال بعد وقوع الأضرار على المدى القريب والبعيد

كذلك، يفرض البعد الإنساني حصر المنازل والمحلات المتضررة فور انحسار المياه، وتوثيق الخسائر وتوفير دعم عاجل للأسر، خاصة إذا أُلِف التدفق أجهزة أو أثاثا أو أغذية مخزنة بصورة سريعة ومنظمة وواضحة

فضلا عن ذلك، ينبغي إعلان رقم موحد لمتابعة البلاغ ونتائج المعاينة، حتى لا تتحول المسؤولية بين الحي وشركة المياه والمحافظة، ويضيق حق السكان وسط تبادل الاختصاصات المعتاد أمام الجهات المختصة والرأي العام

وأخيرا، تكشف مشاهد شارع سيدي بلال أن أزمة المرافق لا تحتاج مزيدا من الدعاية، بل صيانة ومحاسبة وشفافية وتعويض عادل، حتى لا يبقى المواطن أول من يكتشف الكارثة وآخر من يحصل على حقه